

Distr.: General  
9 April 2020

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Arabic  
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
مكتب مؤتمر وزراء المالية والتخطيط  
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين  
الاجتماع الاستثنائي

أديس أبابا (عبر الإنترنت)، ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠

### تقرير الاجتماع الاستثنائي لمكتب مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

#### مقدمة

١- وفقا للاتفاق الذي توصل إليه مكتب الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في اجتماعه المعقود يوم ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٠، عقدت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا استثنائيا للمكتب لاستيفاء متطلباتها النظامية إثر تأجيل الدور الثالثة والخمسين للمؤتمر بسبب تفشي جائحة الفيروس التاجي العالمية (كورونا-٢٠١٩). وكان المكتب قد وافق أيضا في ذلك الاجتماع بأن يُعقد الاجتماع الاستثنائي على المستوى الوزاري بمشاركة وزراء الدول الأعضاء المعينين في المكتب.

#### أولا- افتتاح الاجتماع [البند ١ من جدول الأعمال]

٢- تولت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا احتضان الاجتماع على منصة إلكترونية وعُقد يوم ٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

#### الف - الحضور

٣- حضر الاجتماع الوزراء أو مندوبوهم من الدول الأعضاء الآتية: إثيوبيا، وتوغو، وزامبيا، وغينيا الاستوائية، والمغرب.



## باء - البيانات الافتتاحية

٤- تولى السيد محمد عروشي، الممثل الدائم للمغرب لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، رئاسة الاجتماع. وعند افتتاحه الاجتماع، رحب السيد عروشي بجميع المشاركين الذين تمكنوا من حضور الاجتماع وأعرب عن تقديره العميق لمشاركتهم رغم التحديات العديدة التي يفرضها كوفيد-١٩ على ترتيبات العمل التقليدية، وهو ما أدى إلى زيادة عبء العمل والضغط على المسؤولين الحكوميين.

٥- ورحبت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة فيرا سونغوي، بأعضاء المكتب وأعربت عن تقديرها لهم على الوقت الثمين الذي خصصوه في خضم اضطلاعهم بمسؤولياتهم المتصلة بجائحة كوفيد-١٩ والعمل تحت ضغط كبير. وأوضحت أن الاجتماع عبر الانترنت يُعقد من أجل إتاحة الفرصة للمكتب للنظر في القضايا النظامية للجنة الاقتصادية لأفريقيا حتى تتمكن الأمانة من تقديمها في الوقت المناسب لكي تنظر فيها مختلف أجهزة الأمم المتحدة.

## ثانيا - إقرار جدول الأعمال [البند ٢ من جدول الأعمال]

٦- أقر جدول الأعمال الآتي، على النحو الوارد في الوثيقة E/ECA/CM/53/EM/1.

- ١- افتتاح الاجتماع.
- ٢- إقرار جدول الأعمال.
- ٣- قضايا نظامية:
- (أ) تقرير الأمانة التنفيذية عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (يشمل الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى آذار/مارس ٢٠٢٠)؛
- (ب) الخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢١؛
- (ج) الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢١.
- ٤- النظر في التوصيات واعتماد القرارات.
- ٥- مسائل أخرى.
- ٦- اختتام الاجتماع.

### ثالثا- قضايا نظامية [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف- تقرير الأمانة التنفيذية عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (يشمل الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى آذار/مارس ٢٠٢٠) [البند ٣ (أ) من جدول الأعمال]

٧- قدم ممثلُ الأمانة تقرير الأمانة التنفيذية عن أنشطة اللجنة الذي يشمل الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى آذار/مارس ٢٠٢٠، الوارد في الوثيقة E/ECA/COE/39/14. وسلط الضوء على النتائج الرئيسية التي حققتها اللجنة في ستة مجالات مواضيعية مترابطة تتسق مع التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه القارة، وقدم سردا موجزا لجهود التعاون التي تبذلها اللجنة من أجل تنفيذ إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأيضا مع القطاع الخاص والعديد من المؤسسات المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وفي الختام أبرز الدور الذي تضطلع به اللجنة في عملية إصلاح الأمم المتحدة، بهدف ضمان مراعاة الظروف الخاصة بأفريقيا مراعاة تامة.

٨- وأحاط الوزراء علما بالعرض وأثنوا على الأمانة لما بذلته من جهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير للمضي قدما بخطة التنمية في أفريقيا على الصعيدين القاري والعالمي.

باء- الخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢١ [البند ٣ (ب) من جدول الأعمال]

٩- لدى النظر في البند المذكور أعلاه من جدول الأعمال، تقرر أن تتخلى الأمانة عن عرض الوثيقة المعلومات الأساسية E/ECA/CM/53/EM/3 بسبب المشكلات التقنية التي طرأت أثناء سير الاجتماع عبر الأنترنت وتوفيرا للوقت. وقد تيسر اتخاذ هذا القرار بفضل قيام الأمانة بإتاحة الوثيقة للمكتب في وقت مبكر جدا إلى جانب نسخة من العرض بالشرائح المصورة. وتم الاتفاق أيضا على تقديم عرض موجز لاحقا خلال الاجتماع في إطار البند ٤ لإطلاع المكتب على الجوانب الرئيسية في الخطة البرنامجية المقترحة للجنة لعام ٢٠٢١.

جيم- الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢١ [البند ٣ (ج) من جدول الأعمال]

١٠- عرض ممثلُ الأمانة الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة لعام ٢٠٢١، الواردة في الوثيقة ECA/COE/39/17، حيث لخص توزيع الموارد المالية المتعلقة بوظائف وغير المتعلقة بوظائف في إطار الأبواب ذات الصلة في ميزانية اللجنة. وعكست الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢١ بالنسبة للأبواب الثلاثة جميعها اعتمادات عام ٢٠٢٠، وبالتالي عكست نموا صفريا. غير أنه

أُسْتُرْعِي الانتباه إلى حدوث تغيير يتمثل في انخفاض صافي قدره ٧٥٢ ٠٠٠ دولار في إطار عنصر دعم البرامج في الباب ١٨، وهو ما يمثل إلغاء الاحتياجات غير المتكررة لدعم تجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفيما يتعلق بمقترح عام ٢٠٢١ المتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية الذي يعكس توقعات اللجنة بتعبئة الموارد لهذا العام، يجري التماس مبلغ إجمالي قدره ٣٠٠ ٤٢٣ ٢٥ دولار في إطار الباب ١٨ لتمويل الأنشطة المتعلقة بوظائف والأنشطة غير المتعلقة بوظائف. وفي الختام، قدم ممثل الأمانة تفاصيل الموارد المالية التالية: ٣٠٠ ٥٣٤ ١٠٥ دولار لموارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية في إطار الباب ١٨؛ و ٤٠٠ ٠٦١ ١ دولار لموارد الميزانية العادية في إطار الباب ١١؛ و ٧ ٥٢٣ ٧٠٠ دولار في إطار للباب ٢٣.

١١- وأحاط الوزراء علماً بالميزانية البرنامجية المقترحة للجنة وأيدوا الميزانية لعام ٢٠٢١.

## رابعا - النظر في التوصيات واعتماد القرارات [البند ٤ من جدول الأعمال]

### ألف - القرارات

١٢- أوضح ممثلو الأمانة بإيجاز منشأ مشروع القرارين المقدمين للاجتماع وسلطوا الضوء على مسوغات النظر فيهما. ويرد نصّ القرارين في المرفق بهذا التقرير.

#### ١- الخطة والميزانية البرنامجيتان المقترحتان لعام ٢٠٢١

##### (أ) العرض

١٣- سلطت الأمانة، في معرض تقديمها مشروع القرار المتعلق بالخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢١، الضوء على أبرز الأحكام الواردة فيه، بما في ذلك تحديد مجموعات البرامج ذات الأولوية للجنة ودور تلك المجموعات في الدفع قُدماً بتنفيذ "عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة". كما أكد القرار التأييد التام للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة التنفيذية في سبيل تأمين موارد إضافية تتعلق بالوظائف وغير متعلقة بالوظائف لتنفيذ برنامج عمل الأمانة المستكمل حتى تتمكن اللجنة من تنفيذ توجُّهاتها وولاياتها الاستراتيجية الجديدة بفعالية دعماً لدولها الأعضاء.

##### (ب) المناقشة

١٤- أعرب الوزراء عن تقديرهم للجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في صياغة أفكار للدفع قُدماً بخطة التنمية الأفريقية والدفاع عن مواقف أفريقية موحدة على الصعيد العالمي. وأقروا بالإجماع بالميزة النسبية للجنة في صياغة الأطر والمبادرات الإقليمية الرئيسية في القارة وتفعيلها، وأنوا بوجه خاص عليها لدورها الرئيسي في إجراء تحليلات بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية للبلدان الأفريقية.

١٥- وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل للطلب الذي تقدمت به اللجنة للحصول على موارد إضافية في ميزانيتها البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١. وأكدوا أنه ينبغي أن تكون تلك الموارد متناسبة مع الطموحات المكرسة والمفصلة في التوجهات الاستراتيجية للجنة ورؤيتها لتمكين الأمانة من تنفيذ ولاياتها المعلنة رغم الأزمة العالمية الراهنة ومشكلات السيولة التي تشهدها الأمم المتحدة.

## ٢- داء الفيروس التاجي ٢٠١٩

### (أ) العرض

١٦- أشار ممثل الأمانة، في معرض تقديمه مشروع القرار المتعلق بجائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩)، إلى الدعوة الواردة فيه للدول الأعضاء بأن تلتزم من المجتمع الدولي دعماً أكبر لاستجابة القارة للجائحة. ولخص المتحدث الأقسام الأربعة لمشروع القرار واستعرض التدابير المحددة التي تسعى على أساسها اللجنة للحصول على استجاباتٍ من الدول الأعضاء.

### (ب) المناقشة

١٧- في ضوء العدد المتزايد من حالات الإصابة المؤكدة بكوفيد-١٩ في أفريقيا واحتمال انتشار الجائحة على نطاق واسع، دعا الوزراء الأمانة التنفيذية إلى إجراء تحليل حالةٍ لاستعداد أفريقيا من حيث ما يجري من عمل في القارة، ونظام الرعاية الصحية لديها، والقدرات والإمكانيات في مجال الهياكل الأساسية، والخيارات لتطوير العلاج، وغيرها من العوامل. وأهابوا أيضاً باللجنة أن تُقدم دعماً قوياً للباحثين والمؤسسات في أفريقيا ومرافقتهم من أجل مساعدة ١,٢ مليار نسمة في القارة على مواجهة الجائحة على نحو أفضل. وشدد الوزراء على أنه، رغم الفجوة الكبيرة المؤكدة في مجال البحوث، يجب على أفريقيا ألا تستمر في الاعتماد على الشركاء الخارجيين فقط. وأقترحت إمكانية أن تقوم اللجنة بتيسير إجراء بحوث علمية أفريقية في ذلك المجال عن طريق الجمع بين المؤسسات ذات الصلة للعمل معا بطريقة متظافرة ومنسقة من أجل استجابة جماعية مناسبة على الصعيد القاري.

١٨- وبعد أن رحبت الأمانة بتلك الاقتراحات، طمأنت الوزراء بأنها على دراية تامة بالعمل الجاري في المؤسسات الأفريقية، بما في ذلك مشروع بحث في المغرب، وعمل في السنغال بالتعاون مع فرنسا والمملكة المتحدة؛ ومشروع صحي كبير في جنوب أفريقيا. وقالت إن هناك حاجة إلى تحسين التنسيق والتعاون فيما بين كل هذه المشروعات. وبعد أن لاحظت الأمانة فعالية الاجتماعين الافتراضيين لمؤتمر وزراء المالية الأفريقيين اللذين احتضنتهما اللجنة من أجل تنسيق الإجراءات لإبطاء تفشي كوفيد-١٩ في القارة، ستقوم الآن ببحث طرائق لتكرار هذه التجربة المشجعة للباحثين العلميين الأفريقيين وتعود إلى المكتب بمقترحات عملية في هذا الصدد.

١٩- وأشار الوزراء إلى أنه، في الوقت الذي ينبغي فيه لأفريقيا المثابرة في طلبها ١٠٠ مليار دولار كمساعدة من المجتمع الدولي، يجب على القارة أن تظل يقظة عند فتح حدودها أمام حركة الإمدادات الطبية والأغذية الأساسية دون عوائق، حتى لا تسمح بدخول المنتجات المشبوهة التي قد تؤدي على المدى الطويل إلى تفاقم الحالة الصحية وسبل العيش لسكانها.

## باء - توصيات

٢٠- بالنظر إلى أهمية مشروع القرارين قيد النظر، اتفق الوزراء بالإجماع على الحاجة إلى مزيد من الوقت للعودة إلى عواصمهم للتشاور مع الإدارات الوطنية ذات الصلة. واتفقوا على العودة للأمانة عن طريق رئيس المكتب، الذي سيتولى تجميع التعديلات الرسمية الواردة من مختلف العواصم بهدف إثراء الصيغة النهائية التي تضعها الأمانة لمشروع القرارين.

٢١- ولهذا الغرض، جرى الاتفاق على أن تقوم الأمانة بإحالة مشروع القرارين عبر خطوط الاتصال المعتادة إلى عواصم ممثلي المكتب المعنية. ثم يقوم رئيس المكتب، من خلال جهة التنسيق القطرية التابع له، بتجميع التعليقات الواردة من العواصم لإحالتها إلى الأمانة بحلول ظهر يوم الأربعاء، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، بهدف تنقيحها للقرارات واعتمادها لاحقاً. ومن شأن هذا الترتيب أن يجعل تقدم نتائج الاجتماع الافتراضي الاستثنائي للمكتب في الوقت المناسب أمراً ممكناً لكي تنظر فيها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٢- وبناءً عليه، وبعد استكمال الإجراءات المبين أعلاه، وضعت الأمانة الصيغة النهائية لنص القرارين المعتمدين على أساس المشروعين اللذين تم تعميمهما. ويرد القراران في مرفق بهذا التقرير.

## خامساً - مسائل أخرى [البند ٥ من جدول الأعمال]

٢٣- لم يثر أعضاء المكتب أي مسائل أخرى.

## سادساً - اختتام الاجتماع [البند ٦ من جدول الأعمال]

٢٤- توجه الرئيس بالشكر لأعضاء المكتب على مشاركتهم النشطة في مداولات الاجتماع ومساهماتهم فيها. كما أثنى على مبادرة الأمانة التنفيذية بتنظيم الاجتماع الافتراضي في هذا الوقت العصيب الذي يتسم بالتباعد الاجتماعي، وأشاد بأعضاء الأمانة على عروضهم وشكر كافة الموظفين الآخرين الذين تفاعلوا في العمل لجعل الاجتماع الافتراضي ممكناً.

٢٥- وضمت الأمانة التنفيذية صوتها لصوت الرئيس لتعرب عن التقدير لكل من أعضاء المكتب على مشاركتهم النشطة وموظفي الأمانة على عملهم الدؤوب في تنظيم الاجتماع والمشاركة فيه في ظل الظروف المجهدة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩.

## القرارات

٩٧٠ (د-٥٣): الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢١

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي أهابت فيه باللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنفذ بالكامل بيان التعاون بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛<sup>(١)</sup>

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وشددت على ضرورة مواصلة جعلها مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠،

وإذ يعيد تأكيد قراره ٩٥٦ (د-٥١) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، الذي طلب فيه إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تتخذ، بالتعاون مع المعهد، جميع الخطوات لتطلب إلى الجمعية العامة زيادة المنحة العادية المقدمة للمعهد دعماً لبرنامجها،

وإذ يعيد أيضاً تأكيد قراره ٩٦٨ (د-٥٢) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩ بشأن "السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا"، الذي حث فيه اللجنة الاقتصادية على دعم دولها الأعضاء والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب في جهودهم الرامية إلى وضع أطر تسخر الرقمنة لتعزيز تعبئة الإيرادات والإدارة المالية العامة من خلال التشغيل الآلي، والهوية الرقمية، وتحديث العمليات المالية،

وإذ يعيد كذلك تأكيد قراره ٩٦٩ (د-٥٢) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩ بشأن مبادرة الرقمنة والاقتصاد الرقمي، الذي طلب فيه إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تفعيل مركز

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

للامتياز في مجال الرقمنة والاقتصاد الرقمي تفعيلًا كاملاً بهدف معالجة المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في نقص قدرات الدول الأعضاء في قطاع الاقتصاد الرقمي، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والشركاء الإنمائيين ومؤسسات التعليم العالي الأفريقية،

**وإذ يشير إلى** الأولويات التي حددها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢١،<sup>(٢)</sup> للمضي قدماً في تنفيذ "عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة".

**وإذ يشير أيضا إلى** أنه لم تتم الموافقة على طلب تقدمت به الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مقر الأمم المتحدة للحصول على دعم بموارد إضافية تبلغ ٤٠٠ ٢٦٤ ٢ دولار أمريكي لعام ٢٠٢٠ و ٦٠٠ ٥٠٠ ٤ دولار أمريكي لعام ٢٠٢١ لتنفيذ برنامج عمل اللجنة، ويعود ذلك في المقام الأول إلى حالة السيولة الراهنة التي تواجهها الأمم المتحدة؛

**وإذ يؤكد** دعمه للجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة التنفيذية لإيجاد موارد إضافية تجعل اللجنة في وضع يمكنها من تنفيذ ولاياتها بفعالية؛

**وإذ يؤكد أيضا** إعادة تنظيم اللجنة للتركيز على بناء أفريقيا مزدهرة من خلال توليد الأفكار وتحويل تلك الأفكار إلى إجراءات قابلة للتنفيذ يكون لها أثر وتحدث تغييرا في حياة الناس بالاستفادة من الوظائف الثلاث للجنة، ألا وهي وظيفتها باعتبارها مجمعا للفكر، حيث تقوم بتوليد الأفكار الابتكارية والمعارف للتصدي للتحديات الكبرى بطريقة عملية؛ ووظيفتها في عقد الاجتماعات، من خلال توفير منبر للتشاور وبناء توافق في الآراء بشأن الحلول الإقليمية والعابرة للحدود من أجل التغيير؛ ووظيفتها التشغيلية، حيث تدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الحلول التي من شأنها أن تؤثر على حياة الناس على أرض الواقع،

**وإذ يشير إلى** تعميق تعاون اللجنة مع القطاع الخاص دعما للسياسات التي تعزز مشاركته في الاقتصادات الأفريقية وإدارتها بصورة أقوى؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره شكلا مكملا من أشكال الشراكة للمضي قدما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها".

**وإذ يشير مع التقدير إلى** عمل اللجنة الذي أعيد تركيزه بالاسترشاد في ذلك بتنفيذ "إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣"، وهو ما يساهم في تحسين الشراكة والتنسيق بين منظمات الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية



لأفريقيا من أجل التحقيق الجماعي لخطة أفريقيا الإنمائية، بما في ذلك الصلة بين السلم والأمن والتنمية.

**وإذ يقرُّ** بالمجهودات المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإعادة تنظيم نفسها وتعزيز توجهها البرنامجي للتمكن من تقديم دعم فعال لتنفيذ ورصد كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية<sup>(٣)</sup> وخطة عام ٢٠٦٣.

**وبعد النظر** في الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢١، فإنه:

- ١ - **يقرر** اعتماد الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢١.
- ٢ - **يطلب إلى** الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة دعم جهود اللجنة في تأمين الموارد الإضافية اللازمة لإجراء تحليلات أساسية قائمة على الأدلة للآثار الاقتصادية الاجتماعية لجائحة الفيروس التاجي ٢٠١٩ كأساس لمساعدة المنطقة من أجل اعتماد الاستراتيجيات والتدابير اللازمة للتخفيف من آثارها على آفاق التنمية في البلدان الأفريقية؛
- ٣ - **يطلب أيضا إلى** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تصمم للدول الأعضاء تعليما عن طريق الانترنت وتدريبيا حسب الطلب وبرامج لتنمية القدرات تلبية للطلبات الواردة، وذلك بالتعاون مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛
- ٤ - **يطلب كذلك إلى** اللجنة أن تنظّم اجتماعات وتتولى تنسيقها في سياق "إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣" وأن ترفع تقريرا عن تنفيذ هذا الإطار؛
- ٥ - **يطلب أيضا إلى** اللجنة أن تُدعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا من خلال بناء مهارات رقمية شاملة وقدرات بشرية على نطاق العلوم الرقمية، والقضاء، وقطاع التعليم؛
- ٦ - **يطلب إلى** الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن ترفع تقريرا عن تنفيذ برنامج عمل اللجنة إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في دورته القادمة.

(٣) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

## ٩٧١ (د-٥٣): داء الفيروس التاجي ٢٠١٩

إن مؤتمر الوزراء،

**وإذ يساوره القلق** من أن عدد حالات الإصابة المؤكدة بداء الفيروس التاجي ٢٠١٩ (كوفيد-١٩) في أفريقيا يتزايد بسرعة ومن أنه سيرتفع بسرعة مع التوسّع أكثر في إجراء الاختبارات،

**وإذ يضع في اعتباره** أنه، في ظل عدم وجود مساعدة دولية منسقة وكافية في الوقت المناسب، ستؤدي محدودية فرص القارة في الحصول على معدات الوقاية الشخصية، ونظم الرعاية الصحية الهشة، وضيق الحيز المالي إلى تقويض قدرتها على إطلاق استجابة فعالة للحائجة وستعرقل كافة الفرص لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،<sup>(١)</sup>

**وإذ يدرك** أن قوة الاستجابة لكوفيد-١٩ في أفريقيا ستتوقف على فعالية التدابير الوقائية التي تتخذها، وقدرة نظم الرعاية الصحية لديها على علاج المصابين، وكفاية الموارد اللازمة لتمويل هذه التدابير،

**وإذ يعي** أن التدابير الوقائية تواجه معوقات جرّاء محدودية الحصول على أدوات الاختبار ومعدات الوقاية الشخصية، وهو ما يُعزى، في جزء منه، إلى الإمدادات المحدودة والمنافسة المحتدّة بين البلدان التي جعلت الأسعار ترتفع وزاحمت البلدان التي تملك موارد أقل، وبالتالي زادت من تفشي العدوى في أوساط المجتمعات المحلية،

**وإذ يقر** بأن تدابير النظافة الشخصية والتباعد الاجتماعي أمران حيويان لوقف تفشي العدوى أكثر، وذلك بالنظر إلى سياق الانتشار بين المجتمعات المحلية،

**وإذ يساوره القلق** من أن غالبية الناس في أفريقيا ليست لديهم مرافق لغسل الأيدي في الأسرة المعيشية، ومن أن انتشار الأحياء الفقيرة وضعف الحماية الاجتماعية يقوّضان التنفيذ الفعال لسياسات التباعد الاجتماعي،

**وإذ يلاحظ** أن ضعف التدابير الوقائية يجعل عبء الاستجابة لكوفيد-١٩ يقع بشكل غير متناسب على عاتق نظم الرعاية الصحية الهشة أصلاً التي تتسم بمحدودية فرص الحصول على معدات الوقاية الشخصية، وانخفاض معدلات الأسرة ووحدات الرعاية المركزة في المستشفيات حسب الفرد، وعدم كفاية عدد المتخصصين في الرعاية الصحية، والمستويات المرتفعة جداً للاعتماد على المنتجات الطبية والصيدلانية المستوردة،

<sup>(١)</sup> قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

**وإذ يشير** إلى أن هشاشة نظم الرعاية الصحية في أفريقيا تزداد حدة بسبب ضعف الهياكل الأساسية المواتية، لا سيما في مجالات الطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

**وإذ يساوره القلق** من أن هبوط أسعار السلع الأساسية، والانهيار الفعلي في قطاعي السياحة والنقل الجوي، إلى جانب ارتفاع مستويات الديون، جعل الحيز المالي لعدة بلدان أفريقية محدوداً وقوّض قدرتها على الاستجابة للجائحة،

**أولا -**

### **حلّ الأزمة الإنسانية**

١- **يؤكد من جديد** الحاجة إلى حل الأزمة الإنسانية؛ وتخفيف عبء الديون وتقديم حوافز مالية لجميع البلدان؛ ومساعدة القطاع الخاص بالسيولة، لا سيما قطاعي السياحة والنقل الجوي إلى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وتعزيز وجود بيئة منسقة للسياسة التجارية؛ واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لإدارة الأزمة بشكل أفضل، انطلاقاً من رفع الوعي إلى تقديم الدعم مروراً بإعمال المساءلة وضمان الشفافية؛

٢- **يثني على** الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا على المبادرة بعقد اجتماعين عبر الإنترنت لوزراء المالية والتنمية الاقتصادية الأفريقيين واستضافتهما لتبادل الآراء واتخاذ كافة الإجراءات الممكنة للحد من تفشي كوفيد-١٩.

٣- **يثني أيضا على** الرئيسين المشاركين للاجتماعين الافتراضيين: الوزير تيتو مبوليني من جنوب أفريقيا والوزير كين أوفيري-أطّا من غانا، لتوجيههما نداءً إلى الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف والتجارين لتخفيف عبء الديون، وإلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والثنائية مثل صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي من أجل حصول البلدان الأفريقية على الحيز المالي اللازم للتصدي لكوفيد-١٩.

٤- **يهيب** بالمجتمع الدولي، والشركاء الإنمائيين، والحكومات والقطاع الخاص أن يعملوا على:

- (أ) تنسيق الاستجابة الصحية العالمية في مجالات اللقاحات، والبيانات، والبحوث، وشراء الأدوية والأدوات الأساسية للاستجابة لكوفيد-١٩ من قبيل أدوات الاختبار وأجهزة التنفس الاصطناعي ومعدات الوقاية الشخصية؛
- (ب) إنشاء مركز رئيسي لإدارة عملية الشراء، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية؛

٥- يهيب بالحكومات أن توسع تدابير شبكة الأمان الاجتماعي، بما في ذلك توفير التحويلات الرقمية والنقدية والعينية، بغية تعزيز القدرة على التصدي والحد من العبء الاجتماعي الاقتصادي لتدابير التباعد الاجتماعي والإغلاق.

## ثانياً -

### تنشيط الاقتصاد والتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة

٦- يهيب بالمؤسسات المالية الإنمائية:

(أ) أن تُفرج عن ١٠٠ مليار دولار أمريكي في شكل مساعدة إنمائية، تُوجّه ٤٤ ملياراً منها للتخفيف من عبء الديون عن كافة البلدان الأفريقية؛

(ب) أن تُخصّص ٥٠ مليار دولار أمريكي إضافية لعملية الانتعاش في عام ٢٠٢١ إذا ما استمرت الأزمة؛

٧- يهيب بأعضاء صندوق النقد الدولي الذين لا يحتاجون إلى حقوق السحب الخاصة بهم لأغراض السيولة أن يستخدموها في تجديد حسابات القروض لدى صندوق النمو والحد من الفقر.

## ثالثاً -

### توفير السيولة للقطاع الخاص

٨- يناشد مجموعة العشرين والاتحاد الأوروبي وجميع مؤسسات تمويل التنمية تقديم الدعم لإعادة تمويل الديون وإعادة جدولتها وتنفيذ خطط الضمان وتسهيلات السيولة للقطاع الخاص في أفريقيا؛

٩- يناشد الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص استخدام تسهيلات الضمان وإعادة التمويل التي تبلغ أكثر من ٧ مليارات دولار لدعم منح القروض التجارية والضمانات، وتحميد سداد الديون وجدولة دفع الفوائد بالنسبة للقطاع الخاص.

## رابعاً -

### دعم التجارة الدولية وعدم إعاقة حركة الإمدادات الطبية والأغذية الأساسية

١٠- يناشد كافة البلدان:

(أ) تعليق التعريفات الجمركية على واردات المستلزمات الطبية الضرورية لكوفيد-١٩؛

(ب) فتح ممرات تجارية وإنسانية للسماح بتدفق السلع؛

(ج) القيام بعمل دبلوماسي للمرافعة ضد ما تقوم به بعض البلدان من قيود على تصدير الإمدادات الطبية الضرورية لكوفيد-١٩؛

خامسا -

### دعم الانتعاش على المدى الطويل

١١- يناشد الحكومات الوطنية والشركاء الإنمائيين على حد سواء:

(أ) تقديم الدعم لشركات الأدوية الناشئة لإنتاج معدات الوقاية الشخصية وأدوات اختبار كوفيد-١٩ والأدوية ذات الصلة؛

(ب) زيادة الاستثمار في البحث والتطوير لإنتاج اللقاحات بأسعار معقولة لجميع البلدان منعا للجوائح في المستقبل.

سادسا -

### دعم الحكومات في جهود الإنعاش

١٢- يحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على:

(أ) إجراء تقييم مستمر لتقديرات تحليل لما يتركه كوفيد-١٩ من أثر اقتصادي اجتماعي على أفريقيا في ضوء الطبيعة المتقلبة للأزمة، بما في ذلك، ضمن المجالات التي تحظى باهتمام خاص: تقديرات الاحتياجات الفورية من الحوافز المالية اللازمة للانتعاش الاقتصادي، والعمالة والتجارة، والحد من الفقر؛ والصلة بين المواد الصيدلانية والأمن الغذائي في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) توفير منبر لتبادل الخبرات بين وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين بشأن تدابير الاستجابة الفعالة للأزمة؛

(ج) مساعدة الحكومات في التخطيط الاستراتيجي للتنبؤ بشكل أفضل بالأزمات المستقبلية، ويشمل ذلك دعم الحكومات في إعادة معايرة أطرها المالية والنقدية بما يتماشى مع مقتضيات مكافحة كوفيد-١٩ والحاجة إلى تعزيز آثار المبادرات التجارية المحفزة للعمالة؛

١٣- يطلب إلى الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل العمل مع وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، جنبا إلى جنب مع شركاء آخرين لمعالجة شواغل البلدان الأفريقية والآثار الاجتماعية والاقتصادية

فيما يتعلق بآثار كوفيد-١٩ على مجتمعاتها واقتصاداتها ووضع استراتيجيات وسياسات لتهيئة بيئة مواتية لتطوير الصناعات، بما في ذلك صناعة الأدوية، التي يمكن أن تستجيب لاحتياجات البلدان الأفريقية والتحديات التي تواجهها بشأن كوفيد-١٩ وأيِّ حالات لتفشِّي الداء مستقبلا.

-----